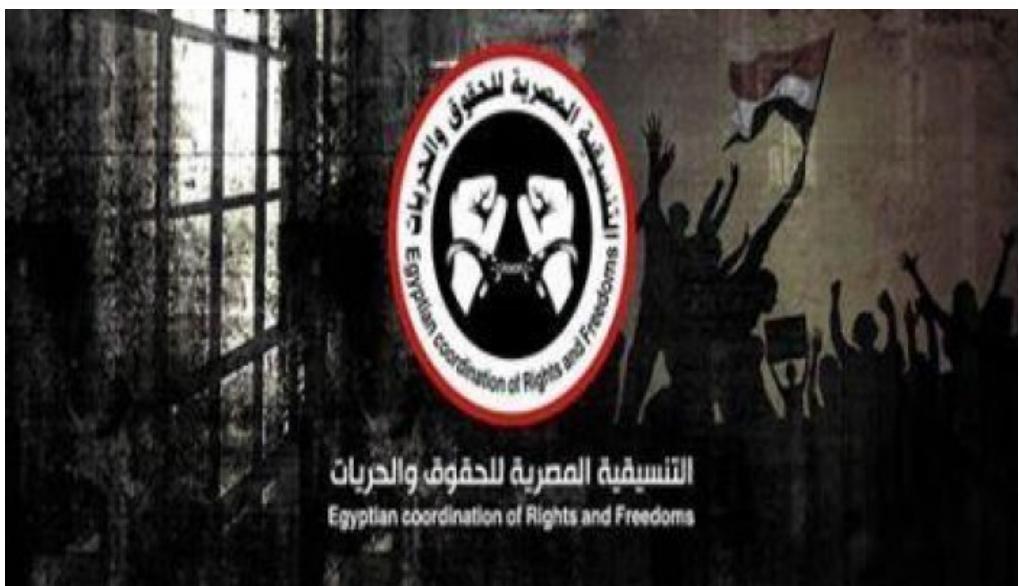


التنسيقية المصرية تطلق حملة لجمع "مليون توقيع" لوقف الإعدامات



الاثنين 23 مارس 2015 م 12:03

نافذة مصر - القاهرة

أعلنت التنسيقية المصرية للحقوق والحيريات عن تدشين حملة حقيقة، تهدف إلى جمع "مليون توقيع" لإلزام المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة بتقديم طلب للسلطات المصرية، لوقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة بحق المعارضين المصريين منذ أحداث الثالث من يوليو وحتى اليوم.

وأقامت التنسيقية، الحملة على موقع "إيفار إلكتروني" تحت شعار "إعدام وطن" وقادت بوضع صيغه مقترحة لمخاطبة الأمم المتحدة بها، مطالبيها في الوقت ذاته بسرعة التدخل لوقف أحكام الإعدامات والتي تطال عدد من قيادات وأفراد جماعة الإخوان المسلمين بمصر إلى جانب العشرات من معارضي سلطات الانقلاب والتي تشكلت عقب الانقلاب العسكري في الثالث من يوليو 2013.

كما أعلنت التنسيقية عن تدشين الحملة صفحة رسمية لها عبر موقع الفيس بوك تحت مسمى "إعدام وطن" مؤكدة أن الحملة تسهدف وقف نزيف الإعدامات التي يتبعها أضرار مادية ومعنوية لا يتحملها أي بشر، خاصة وأن أحكام الإعدامات في مصر مسيسة وليس عادلة وقانونية.

وجاء نص الخطاب المقترن للأمم المتحدة كالتالي "في فترة زمنية لاتتعذر العام وصل عدد المصريين الذين صدرت ضدهم أحكام بالاعدام السياسي الى أكثر من 500 مواطن ، فقد تم تعريضهم الى محاكمات غير عادلة لم تتوفر لهم فيها معايير المحاكمة العادلة ، ينتظر الكثير منهم تنفيذ حكم الاعدام فيه شنقا ليترك ابنيه وزوجته ، سيغيبوا عنهم للأبد لأن هناك من بين البشر من أراد ان يسلبه حقه في الحياة .. انقذوا المصريين .. أوقفوا إعدام الوطن."

وكان التحالف الثوري لنساء مصر وائتلاف المهن التворية، وقيادات بالتحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب، وحركة طلاب ضد الانقلاب، وحركة صحفيون من أجل الإصلاح، وحركات أخرى قد ثمنوا المبادرة ودعوا للتضامن معها في كل مطالبتها لوقف الإعدامات ودعوا لاتخاذ كل المسارات الثورية للتنديد ورفض هذه الأحكام الميسنة بحسب بيانهم.

جدير بالذكر أن آخر إحصاء قام به منظمات حقوقية عن أحكام الإعدام الصادرة في مصر وما تم تنفيذه، وما لم ينفذ منها بلغ نحو 435 حكماً أولياً في إطار الطعن والاستئناف و44 آخراً بانتظار رأي المفتى، بالإضافة إلى تنفيذ حكم واحد، في 7 مارس 2015، بحق محمود رمضان، أحد مناهضي الانقلاب العسكري عقب إدانته في قضية إلقاء صبي من بناء بالإسكندرية.

وسبق لعدة محاكم، إحالة أوراق 1480 من جماعة الإخوان ومؤيديها، إلى المفتى، فصلت المحكمة بحق 1436 منهم، وبناء على هذا الاستطلاع، صدرت أحكام إعدام قبلة للطعن والاستئناف بحق 436، وحكم نهائياً واحد بإعدام محمود رمضان، بينما تم تبرئه وتخفيض العقوبات إلى السجن بحق 1000 شخص، فيما لا يزال 44 آخرين في انتظار رأي المفتى وقرار المحكمة.

ومنذ الانقلاب العسكري على الرئيس مرسي في الثالث من يوليو 2013 وحتى اليوم، وتقوم سلطات الانقلاب باعتقال الآلاف أو عشرات الآلاف من قيادات وأفراد جماعة الإخوان المسلمين ورموز المعارضة، وتوجه لها اتهامات جاهزة تتعلّل في احداث عنف وإرهاب وقطع طرق وتعطيل منشآت والتي غالباً ما تنتهي بأحكام قضائية قاسية مابين إعدامات ومؤبد أو السجن عدة سنوات، في محاكمات غير عادلة وينقصها كل درجات الشفافية والنزاهة.

رابط الحملة - شارك :

[/secure.avaaz.org/ar/petition/lmfwDy_lsmv_lHqvwq_lnsn_fy_lmm_lmtHd_lDGT_lwqf_tnfvdyh_Hkm_ldm_fy_mSr](https://secure.avaaz.org/ar/petition/lmfwDy_lsmv_lHqvwq_lnsn_fy_lmm_lmtHd_lDGT_lwqf_tnfvdyh_Hkm_ldm_fy_mSr)